

Distr.
GENERAL

E/CN.9/1994/7
2 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان

الدورة السابعة والعشرون

٢٨ - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة توصيات المؤتمر الدولي

المعني بالسكان، ١٩٩٤

عمل المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية
في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً لمختلف الأنشطة في ميدان السكان، التي اضطلعت بها ٨ منظمات حكومية دولية و ١٠٤ منظمة غير حكومية خلال السنوات الأولى من التسعينات تنفيذا لخطة العمل العالمية للسكان. وهذا هو التقرير الرابع الذي تم إعداده استجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في قراره ٧/١٩٨٦ و ٧٢/١٩٨٧ ومقرره ٣٠٨/١٩٩١. ويسبق الاستعراض العام، الذي يلي موجز خطة العمل العالمية للسكان، وصف موجز للخصائص الأساسية للمنظمات المعنية يشمل معلومات عن تغطيتها الجغرافية، وطبيعتها، ومواردها المهنية والمالية، وعلاقتها مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	مقدمة ٥- ١
٤	أولا - خصائص المنظمات ٢٠- ٦
١٠	ثانيا - الخلاصة ٢١-٢٣

المرفقات

١٢	الأول - معلومات عامة عن المنظمات التي أبلغت عن قيامها بأنشطة سكانية، ١٩٩١-١٩٩٠
١٨	الثاني - الموارد المالية والبشرية التي تخصصها المنظمات للأنشطة السكانية
٢٣	الثالث - الأنشطة السكانية للمنظمات حسب قطاعات ومهام خطة العمل العالمية للسكان، ١٩٩١-١٩٩٠

مقدمة

١ - في خطة العمل العالمية للسكان، التي اعتمدها المؤتمر العالمي للسكان في سنة ١٩٧٤^(١)، طُلب من المنظمات الدولية وغير الحكومية الاشتراك في تنفيذ الخطة. وأقر المؤتمر الدولي المعني بالسكان، المعقود في مكسيكو في سنة ١٩٨٤^(٢)، الجهود التي تبذلها هذه المنظمات ونوه بها، كما جدد ذلك الطلب. وكمتابعة لذلك، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، عن طريق لجنة السكان، تقارير دورية عن أنشطة هذه المنظمات في مجال تنفيذ خطة العمل (القرار ٧/١٩٨٦). وقد أعد أول هذه التقارير في عام ١٩٨٧ (E/CN.9/1987/6)، وأعد الثاني في عام ١٩٨٩ (E/CN.9/1989/7)، وأعد الثالث في عام ١٩٩١ (E/CN.9/1991/10). ومن ثم فإن هذه الوثيقة هي التقرير الرابع. وقد قام بإعدادها، شأنها شأن التقارير السابقة، شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بوصفها الأمانة الفنية للجنة السكان.

٢ - جمعت المعلومات المستخدمة لإعداد هذا التقرير عن طريق استبيان مكون من ٤ صفحات أرسل إلى ٩ منظمات حكومية دولية و ١٤٨ منظمة غير حكومية. وقد أرسلت الاستبيانات في أواخر عام ١٩٩٢، على أمل أن تُقدم نتائج الدراسة الاستقصائية إلى لجنة السكان في دورتها السابعة والعشرين، التي كان من المقرر آنذاك عقدها في آب/أغسطس ١٩٩٣. وتمشيا مع دورة عمل لجنة السكان كل سنتين، ركزت الدراسة الاستقصائية على بيانات تتعلق بفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١. بيد أنه تم توسيع نطاق الاستبيان ليشمل مسائل بشأن الخطط والميزانيات لعام ١٩٩٢، لتوقع إرجاء الدورة السابعة والعشرين للجنة إلى عام ١٩٩٤ مما يجعل بيانات ١٩٩٠-١٩٩١ قديمة بعض الشيء. لكن بيانات ١٩٩٢، لا سيما ما يتعلق منها بالمنظمات التي ردت على الاستبيان قبل نهاية عام ١٩٩٢، قد لا تكون على نفس الدرجة من الدقة كبيانات ١٩٩٠-١٩٩١.

٣ - وقد بذلت جهود لزيادة نطاق شمول الدراسة الاستقصائية عن طريق الاتصال بالمنظمات قد تكون من المنظمات التي تضطلع بأنشطة سكانية، كما يوحي اسمها مثلا، حتى ولو كان ذلك بصورة سطحية. وقد وردت ردود من ١٣٤ منظمة غير حكومية من بين ١٤٨ منظمة أرسلت إليها استبيانات، حيث كان معدل عدم الرد أعلى بين المنظمات التي لم تتناولها الدراسات الاستقصائية السابقة، والتي يرجح أن تكون مشاركتها في الأنشطة السكانية هامشية. وردت ثلاثون منظمة أنها لا تضطلع بأنشطة في مجال السكان. وعلى الرغم من أن هذا الحكم بدا في بعض الحالات وكأنه يستند إلى تفسير ضيق جدا لما يشكل "أنشطة سكانية"، فقد قبلت الأمانة العامة وجهات نظر هذه المنظمات. أما ردود المنظمات المتبقية البالغ عددها ١٠٤ والتي قالت إنها تضطلع بدور في ميدان السكان، فقد كانت متفاوتة في نوعيتها: إذ أعادت ٨٢ منظمة

استبياناتها معبأة بالكامل، وأعدت ١٣ منظمة استبيانات كاملة إلى حد معقول وأعدت ٩ منظمات استبيانات غير كاملة.

٤ - وبالمقارنة بالدراسة الاستقصائية السابقة، التي استندت إلى ردود ٨٣ منظمة، تعتبر الزيادة في التغطية كبيرة. وقد رد عدد من المنظمات على مضمض، إذ أعربت عن تبرمها إزاء مختلف الدراسات الاستقصائية والقوائم والرصد التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بصورة متكررة وفي فترات متقاربة. ومن رأي تلك المنظمات، أن العملية هي من قبيل الحشو، وأنها على أي حال تلقي عبئا غير معقول على كاهل المستجيبين. وفي حالات قليلة، أشارت المنظمات إلى أنها لا تنوي الرد على الدراسات الاستقصائية في المستقبل. وفي ضوء "رهق الدراسات" المتعظم هذا، فإن استمرار نجاح هذا النوع من الدراسات الاستقصائية ليس مؤكداً. وعلى الرغم من أن بذل جهود مكثفة لشرح فائدة العملية للمشاركين قد يسعف إلى حد ما، فإن هناك حاجة إلى التطرق لمسألة الشعور بازدواجية الجهود وجعل عملية الرصد تعود بمزيد من الفوائد على المنظمات المشاركة.

٥ - يتضمن هذا التقرير استعراضاً عاماً للخصائص الرئيسية للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع بأنشطة في ميدان السكان، استناداً إلى توليفة من المعلومات المتاحة لكل من المنظمات التي تشملها الدراسة الاستقصائية. وقد بذلت جهود لإبراز أي اتجاهات يمكن اكتشافها، حيثما أمكن من ردود الدراسات الاستقصائية السابقة. وتقدم المرفقات الأولى والثاني والثالث، في شكل جدول، موجزاً تفصيلياً للمعلومات التي جمعت عن كل منظمة.

أولاً - خصائص المنظمات

معايير اختيار المنظمات

٦ - تَنْشَأُ المنظمات الحكومية الدولية من جانب مجموعات من الحكومات لمعالجة المسائل السياسية أو الاقتصادية الناجمة عن أوضاع تاريخية أو إقليمية مشتركة. وتَنْشَأُ المنظمات غير الحكومية عن طريق التجمع الطوعي وبقرارات من أفراد أو مجموعات خاصة لتحقيق أغراض متنوعة، قد تكون سياسية أو إنسانية أو دينية أو مهنية أو لمجرد التجمع. وجميع هذه المنظورات المختلفة يمكن أن تفضي إلى مشاركة المنظمة في مسائل وأنشطة سكانية إما بوصف هذه المسائل والأنشطة محور اهتمامها أو بوصفها جزءاً من برنامج أوسع نطاقاً.

٧ - وقد اتبعت في عملية اختيار المنظمات التي تشملها هذه الدراسة الاستقصائية نفس المعايير التي استخدمت في الدراسات الاستقصائية السابقة. وبالنسبة للمنظمات الحكومية الدولية، شملت القائمة

المنظمات التي لها مركز مراقب دائم لدى الجمعية العامة أو التي تشارك في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتضطلع بأنشطة تتصل بمجالات خطة العمل العالمية للسكان. أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فقد استكملت القائمة التي استخدمت في السنوات السابقة لتضع في الحسبان الإضافات الأخيرة إلى قائمة المنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقائمة المنظمات المعتمدة لدى إدارة الإعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، علاوة على منظمات أخرى وردت في "دليل مصادر المساعدة الدولية في مجال السكان، ١٩٩١"، الذي نشره صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو المعروفة، فيما عدا ذلك، بأنها تضطلع بأنشطة في ميدان السكان. ووفقا للممارسة المتبعة، ركزت الدراسة الاستقصائية على المنظمات التي لها نطاق دولي بحكم أنشطتها، واستبعدت المنظمات التي تتسم بطابع وطني أو محلي بحت. وكما هو الأمر بالنسبة للدراسات الاستقصائية السابقة أيضا، أدرجت كيانات القطاع الخاص التي تعمل من أجل الربح في نطاق الدراسة، في حين استبعدت المنظمات الملحقة بالمكاتب أو الجامعات الحكومية.

موقع المقر

٨ - كما ذكر في مناسبات سابقة، قليلة هي المنظمات غير الحكومية التي تستشرف آفاقا عالمية فيما يتعلق بأنشطتها السكانية وتقع مقارها في بلدان نامية. ولم تجر هذه الدراسة الاستقصائية سوى ست من هذه المنظمات، من مجموع المنظمات البالغ عددها ١٠٤. ومن ناحية أخرى، كانت مقر ٥٧ منظمة، أكثر من نصف المجموع - تقع في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أيضا عدم وجود منظمات غير حكومية تقع مقارها في بلدان تمر بمرحلة تحول اقتصادي أو ذات اقتصادات مخططة مركزيا وتضطلع بأنشطة سكانية على صعيد دولي. وعلى الرغم من إمكانية تأثر هذه الدراسة الاستقصائية بعوامل من قبيل القرب والوضوح المؤسسي للمنظمات، فمن المرجح أن هذه الاختلالات تعكس واقع التعاون غير الحكومي بين "الجنوب والجنوب" و "الشرق والجنوب" في ميدان السكان. ومن بين المنظمات الحكومية الدولية، كان مقر منظمتين منها في بلدين ناميين، وهي سمة يفسرها الطابع الإقليمي لهاتين المنظمتين.

طابع الأنشطة

٩ - طلب من المنظمات تحديد نوع النشاط الذي يميز أعمالها على أفضل وجه، وتضمنت الخيارات المقترحة النقابات المهنية؛ وتقديم المساعدة التقنية؛ وتقديم المساعدة المالية؛ والبحث والتحليل والتقييم؛ والإعلام والتثقيف والاتصال. فإذا وجد أكثر من نوع واحد من الأنشطة، طلب إليها ترتيبها حسب الأهمية. وأشارت غالبية المنظمات إلى أنها تشارك في أكثر من نوع واحد من الأنشطة. ونوع النشاط الذي تكرر ذكره أكثر من غيره هو "الإعلام، والتثقيف والاتصال"، وهو نشاط شاركت فيه نحو ٧٩ منظمة من المنظمات البالغ عددها ١٠٤ في الدراسة الاستقصائية. وهذا يؤكد الدور الهام إلى حد بعيد في مجال الدعوة الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في ميدان السكان، كما هو معروف. وبمزيد من التحديد،

صنفت ٢٤ منظمة هذا النوع من الأنشطة بوصفه الأول من بين أولوياتها، بل وبوصفه اهتمامها الوحيد. وذكر عدد كبير نسبيا ومشابه تقريبا من المنظمات "البحث والتحليل" و "المساعدة التقنية"، (٥٥ و ٥٣ على التوالي) بوصفهما نوعي النشاط الذي تعرف بهما إلى جانب أنواع أخرى من الأنشطة. واعتبرت ٣٣ منظمة نفسها مقدمة للمساعدة المالية واعتبرت ٢٤ منها نفسها رابطات مهنية. واعتبرت ١٨ منظمة أن تقديم المساعدة التقنية هو مهمتها الأولية أو الوحيدة واعتبرت نحو اثنتي عشرة منظمة أن نشاطها الرئيسي أو الوحيد يتمثل في كونها رابطات مهنية أو مقدمة لمساعدة مالية أو مؤسسات للبحث والتحليل. وأخيرا، فإن الدرس الذي يستمد من هذه الردود هو أن المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان السكان هي مجموعة شديدة التنوع، تضطلع بصورة متكررة بعدة أنواع من الأنشطة، إلا أنها تجمع بين هذه الأنشطة بطرق مختلفة وبأولويات متنوعة. والطابع الذي تتسم به على أوسع نطاق هو مشاركتها في أنشطة الدعوة.

الروابط مع منظومة الأمم المتحدة

١٠ - كما حدث في مناسبات سابقة، كرست الدراسة الاستقصائية اهتماما خاصا للروابط القائمة بين المنظمات ومنظومة الأمم المتحدة، مستخدمة مجموعة من الأسئلة التي صممت لتشمل مختلف الجوانب الممكنة لهذه الروابط: مثل المشاركة في مختلف أنواع أنشطة الأمم المتحدة، أو وجود علاقة تمويل أو مركز استشاري رسمي لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١ - من المنظمات الحكومية الدولية ما يتلقى دعوة دائمة للمشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب. وتنتمي ٤ منظمات من المنظمات الحكومية الدولية التي ردت على الاستبيان إلى هذه المجموعة. ومن المنظمات غير الحكومية التي تفي ببعض الشروط ما يمنح مركزا استشاريا لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذه الحالة تصنف المنظمة وفقا لمستوى درايتها الفنية بأعمال المجلس. فالمنظمات التي تهتم بمعظم أنشطة المجلس، والتي تضطلع بأنشطة على صعيد دولي ولها عضوية جغرافية واسعة تصنف في الفئة الأولى، بينما تصنف في الفئة الثانية المنظمات التي تعنى على وجه أكثر تحديدا ببضعة مجالات من مجالات أعمال المجلس. أما المنظمات التي بإمكانها أحيانا تقديم مساهمات مفيدة لأعمال المجلس، فيمكن إدراجها في قائمة لأغراض المشاورات المخصصة. ومن بين ١٠٤ منظمات غير حكومية شملها هذا التقرير، تحظى أغلبية طفيفة بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ٧ منها مصنفة في الفئة الأولى، و ٢٧ في الفئة الثانية و ١٩ في القائمة. ولا تتمتع ٥١ منظمة منها بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل هذه المجموعة، على وجه التحديد، جميع المنظمات التي ليست مؤهلة، بحكم طابعها القائم على الربح، للحصول على مركز استشاري بموجب القواعد الحالية التي تنظم مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة، والواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٩٦ (د - ٤٤). ولا ينتقص هذا بأي حال من المساهمة الجلية التي تقدمها هذه

المنظمات في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان، وذلك في كثير من الحالات من خلال أعمال تعاقدية تقوم بها لدى الوكالات الحكومية، لا سيما وكالات المساعدة الانمائية الثنائية، وكذلك لدى منظمات غير حكومية أخرى أو لدى منظومة الأمم المتحدة. وفي حقيقة الأمر، على الرغم من أن المنظمين غير الحكوميين اللتين تتمتعان بأكبر ميزانيتين من بين المنظمات المشمولة بالدراسة (الاتحاد الدولي لتنظيم الإنجاب ومجلس السكان) تحظيان بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذا الأمر لا يسري على أي من المنظمات السبع التي تلي هاتين المنظمين في قائمة الجهات المضطلة بأدوار رئيسية في هذا الميدان. فمن الواضح، إذن، أن تقاليد المجلس الرسمية فيما يتعلق بإقامة ترتيبات استشارية مع منظمات غير حكومية لا تعكس قطاعا تمثيلا للجهات الفاعلة الرئيسية في ميدان الأنشطة السكانية على وجه التحديد، وذلك إما لأن مبادئ المجلس التوجيهية تستثني هذه الجهات أو لأن هذه الجهات نفسها لم تجد حوافز كافية للسعي من أجل الحصول على مركز استشاري.

١٢ - وهناك مؤشر آخر للعلاقة بين المنظمات والأمم المتحدة هو الدرجة التي تشارك فيها هذه المنظمات في أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وتبين الدراسة الاستقصائية أن قلة فقط من المنظمات غير الحكومية، وبالتحديد ٣٦ من ١٠٤ منظمة، لم تشارك في أي نشاط لمنظومة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١. وقد حضرت جميع المنظمات الأخرى اجتماعات حكومية دولية (٤٨ منظمة) أو شاركت في حلقات دراسية وحلقات عمل (٥٠ منظمة)، أو أجرت دراسات كلفتها بها الأمم المتحدة (٢١ منظمة) أو نفذت مشاريع للأمم المتحدة (١٧ منظمة)، أو جمعت بين المشاركة في أكثر من نوع واحد من النشاط كما يحدث عادة. وأبلغت تسع منظمات بأنها شاركت في جميع أنواع الأنشطة الأربعة.

١٣ - وطلب إلى المنظمات أيضا أن تحدد هيئات الأمم المتحدة التي تقيم معها أكثر الاتصالات في سياق أنشطتها السكانية. وقد ذكرت معظم المنظمات غير الحكومية في ردها على هذا السؤال (٨٢ من ١٠٤ منظمة) كيانا أو أكثر للأمم المتحدة. وفي معظم الحالات، كان أوثق اتصال بالأمم المتحدة هو الاتصال بصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي ذكرته ٦٢ منظمة، تليه منظمة الصحة العالمية (٤٠ منظمة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (١٩ منظمة). ولم تذكر الاتصالات مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة سوى ست منظمات فقط، في حين ذكر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ١٢ مرة والبنك الدولي ١٣ مرة. وذكرت ١٠ منظمات شعبة السكان بإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمانة العامة.

الموارد البشرية والمالية

١٤ - جمعت الدراسة الاستقصائية الحالية ثلاثة أنواع من المعلومات المتعلقة بالموارد المالية للأنشطة السكانية: النفقات خلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، ومصادر الأموال والمبلغ المرصود في الميزانية لعام ١٩٩٢. -وقدمت خمس وثمانون منظمة غير حكومية معلومات عن نفقاتها المتصلة بالسكان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

١٩٩١، بلغ فيها الرقم الاجمالي حوالي ٦٦٠ مليون دولار. ومن ضمن هذه المنظمات غير الحكومية ال ٨٥، قدمت ٤٩ معلومات فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ في سياق الدراسة الاستقصائية السابقة. ويبين تحليل للبيانات أن مجموعة المنظمات هذه زادت من نفقاتها للأنشطة السكانية بحوالي ٥ في المائة، من ٥٠٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ الى ٥٣٠ مليون دولار في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. ورغم أن هذه الأرقام ليست شاملة، فإنها تعبر أيضا عن درجة معينة من الحساب المزدوج؛ ويحدث هذا، مثلا، عندما توزع مؤسسة دخلا من صندوقها للهبات كمنح الى منظمات غير حكومية أخرى لتنفيذ مشاريع محددة. ولتوضيح هذه النقطة، يمكن أن يضرب المثل بمؤسسة ويليام وفلورا هيلوليت، التي قدمت منحا الى حوالي أربع وعشرين منظمة غير حكومية أخرى مشمولة في الدراسة الاستقصائية الحالية خلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١.

١٥ - وقدمت اثنتان وتسعون منظمة غير حكومية تقسيما لمصادر أموالها، رغما عن أن المعلومات تشير في حالات كثيرة الى الموارد الكلية للمنظمة، لا تلك المخصصة للأنشطة السكانية فقط. وتكشف مقارنة الردود الواردة على الدراسة الاستقصائية الحالية والسابقة عن وجود عدم استقرار صعب التصديق الى حد ما في هيكل المصادر التمويلية لمنظمات غير حكومية عديدة. وإذا ما أخذت هذه الملاحظات في الاعتبار، فسرى أن معظم المنظمات تعتمد على مصادر تمويلية عديدة. والهبات الخاصة، التي تشمل تدفقات للموارد بين المنظمات غير الحكومية، هي أكثر المصادر التمويلية التي أشير إليها، حيث ذكرتها ٥٦ منظمة، عادة مع موارد أخرى. والأموال الحكومية هي المصادر التي كثيرا ما تذكر في المقام الثاني. والمنظمات غير الحكومية التي تتلقى أموالا حكومية تميل الى الاعتماد على هذا المصدر الى درجة كبيرة: ٢٢ منظمة تفعل ذلك بالنسبة لـ ٨٠ في المائة أو أكثر من أنشطته. واشتمل هذا، بصفة خاصة، على المنظمات الربحية التي تقوم بتنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية للوكالات الانمائية الثنائية.

١٦ - وتمكنت سبعون منظمة غير حكومية من ذكر نفقاتها المتصلة بالسكان خلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ والمبالغ المرصودة في الميزانية لأنشطتها السكانية في عام ١٩٩٢. وبلغ مجموع ميزانيات عام ١٩٩٢ لهذه المجموعة من المنظمات حوالي ٣٧٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي بزيادة نسبتها ١٦ في المائة عن المتوسط السنوي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، الذي بلغ ٣٢٤ مليون دولار تقريبا. ويشير هذا الرقم الى أن المخصصات غير الحكومية للأنشطة السكانية ظلت تشهد نموا حقيقيا بمعدل منتظم، رغما عن أن أرقام ميزانية عام ١٩٩٢ عبرت في بعض الحالات عن توقعات لم تتحقق فيما بعد.

١٧ - وأشارت ٨٧ منظمة غير حكومية ردت على السؤال المتعلق بمواردها البشرية المكرسة للأنشطة السكانية الى رقم كلي يبلغ ١ ٢٩١ شخصا ممن يعدون من الفنيين المتفرغين في المقر و ٥٦٨ في الميدان. وهذه الأرقام يعتمدها قدر كبير من الإبهام، نظرا لأن المنظمات ليست كلها على نفس الدرجة من

الدقة في تقدير عدد موظفيها الذين ينبغي اعتبارهم فنيين متفرغين يعملون في الأنشطة السكانية. وتعاني بعض المنظمات ذات الهياكل الاتحادية المرتبطة ارتباطاً غير وثيق من صعاب في تقدير الموارد البشرية المخصصة للأنشطة السكانية في مختلف فروعها. والسمة البارزة في هذه الإحصاءات هي التفاوت الكبير في نسبة الموارد المخصصة للفنيين بين المنظمات التي شملها البحث ولاسيما التناقض بين المنظمات التي يعمل فيها العديد من العاملين المتطوعين الذين يعملون في حدود ميزانية صغيرة، وأكبر المؤسسات الخاصة، التي يدير فيها عدد صغير جداً من الموظفين الفنيين، أحياناً شخص أو شخصان، برنامجاً للسكان تبلغ ميزانيته عدة ملايين من الدولارات. وهذا التفاوت هو شاهد آخر على تنوع الحالات والمناظير التي يمكن ملاحظتها بين المنظمات غير الحكومية في ميدان السكان.

الأنشطة السكانية حسب مواضيع خطة العمل العالمية للسكان

١٨ - يمكن تجميع مواضيع خطة العمل العالمية للسكان، بالصيغة التي قدمت بها في التوصيات التي اتخذها مؤتمر مدينة المكسيك في فئتين. تتألف الفئة الأولى من تسعة مجالات اهتمام موضوعية، أو قطاعات، هي بالتحديد (أ) التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، البيئة والسكان؛ (ب) دور ومركز المرأة؛ (ج) إعداد السياسات السكانية؛ (د) نمو السكان؛ (هـ) الأمراض والوفيات؛ (و) التناسل والأسرة وتنظيم الأسرة؛ (ز) توزيع السكان والهجرة الداخلية؛ (ح) الهجرة الدولية؛ (ط) الهيكل السكاني. وتتألف الفئة الثانية من سبعة أنشطة، أو مهام، يمكن الاضطلاع بها في إطار أي مجال من مجالات العمل: (ي) جمع البيانات والبحوث والتحليل؛ (ك) تقييم الدراسات؛ (ل) التقديم المباشر للخدمات؛ (م) المشورة والتوجيه؛ (ن) التدريب؛ (س) نشر المعلومات؛ (ع) التوعية بأهمية العمل العام. وكما لوحظ سابقاً^(٣)، يمكن دمج القطاعات والمهام في مصفوفة تكون فيها القطاعات أعمدة والمهام صفوفاً. وليس ثمة شك في أن من الأهمية بمكان توافر القدرة على تبيان كيف أن جهود المنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية في مجال السكان تميل إلى التركيز على قطاعات معينة من السكان، والتركيز على مهام مختارة في سياق تلك القطاعات. بيد أن هذا المستوى من التفصيل قد يفوق إلى حد كبير ما تعتبره معظم المنظمات أسلوباً عملياً وملائماً لأغراضها المحاسبية. لذا رئي أن من الأنسب استهداف البيانات المتعلقة بالقطاعات والمهام كل على حدة، كما كانت الممارسة في الدراسات الاستقصائية السابقة.

١٩ - وقدمت أربع وثمانون منظمة غير حكومية معلومات عن توزيع أنشطتها حسب القطاعات الواردة في خطة العمل العالمية للسكان. ومعظم المنظمات تعمل في أكثر من قطاع: إذ لا يوجد، فيما يبدو، سوى ١٦ منظمة تركز جميع أنشطتها على قطاع واحد فقط هو، باستثناء منظمة أو منطمتين، قطاع "التناسل، والأسرة وتنظيم الأسرة". وأشارت إحدى عشرة منظمة إلى أنها تعمل في جميع القطاعات التسعة من الخطة. وأشار عدد مماثل تقريباً إلى أنه يعمل في قطاعين أو ثلاثة، أو أربعة أو خمسة قطاعات. وكان القطاع الأكثر شيوعاً هو "التناسل والأسرة وتنظيم الأسرة"، الذي تهتم به ٦٤ منظمة من بين ٨٤ منظمة

غير حكومية. وجاءت القطاعات الشاملة مثل "دور ومركز المرأة"، و "التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والبيئة والسكان" في المركزين الثاني ٥٥ منظمة والثالث (٤٩ منظمة) بهذا الترتيب. ويهتم بمسألة الهجرة (الداخلية والدولية) ومسألة الهيكل العمري، على وجه الخصوص، أصغر عدد من المنظمات، فيما يبدو، حيث لم تذكرهما سوى نسبة تبلغ الربع تقريبا. ويتطابق هيكل الأولويات هذا الى حد كبير مع نتائج الدراسة الاستقصائية السابقة، مما يؤكد مرة أخرى السمة التالية الجديرة بالملاحظة، ألا وهي النقص النسبي في اهتمام القطاع غير الحكومي ككل بمسألتي التوزيع المكاني والهجرة.

٢٠ - وقدمت خمس وسبعون منظمة غير حكومية معلومات بشأن توزيع أنشطتها حسب مهام خطة العمل العالمية للسكان. وأشارت عشر منظمات فقط الى أنها متخصصة في مهمة واحدة فقط. وأعلن عدد أصغر من المنظمات، خمس على وجه التحديد، أنها تعمل في جميع المهام السبع في الخطة. واشتركت معظم المنظمات في عدد من المهام يقع بين هذين الطرفين. وكانت أكثر المهام ذكرا هي "نشر المعلومات"، وذكرتها ٥٨ من ٧٥ منظمة. ويتفق هذا مع الأهمية الكبرى التي تعلقها المنظمات غير الحكومية على دورها في الدعوة، على النحو المذكور أعلاه. وكانت المهمة الثانية الأكثر ذكرا هي "جمع البيانات والبحث والتحليل"، وأشارت إليها ٤٠ منظمة؛ في حين كانت أقل المهام المذكورة هي "المشورة والتوجيه" وأشارت إليها ١٩ منظمة فقط.

ثانيا - الخلاصة

٢١ - يمكن في الوقت الحالي، في أوائل عام ١٩٩٤، تعزيز الملاحظات المتعلقة بأنشطة المنظمات خلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ووضعها في منظورها الصحيح على ضوء التطورات الهامة التي حدثت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وقد كان لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وللتنضيرات للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ أثر كبير على التزام المنظمات غير الحكومية بالعمل في ميدان السكان، كما عزز من اهتمامها بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. ولتوضيح هذه النقطة، تكفي الإشارة الى أنه في وقت انعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، سعت أكثر من ٣٠٠ منظمة غير حكومية الى الحصول على الإذن اللازم للمشاركة في المؤتمر وعملياته التحضيرية؛ ومن المنتظر أن تسعى ٤٠٠ منظمة أخرى الى الحصول على إذن من اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة. وبالإضافة الى ذلك، شاركت أيضا في العملية التحضيرية منظمات غير حكومية عديدة لها مركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولذا لم تكن في حاجة الى الحصول على إذن خاص.

٢٢ - ومن المتوقع أن يكون للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية أثر عميق ودائم على استراتيجيات الأنشطة السكانية وأولوياتها وترتيباتها المؤسسية على جميع الأصعدة. ومن ضمن الاشعاعات الموجهة التي تتخلل العملية التحضيرية للمؤتمر الادراك المتنامي للدور الذي يؤديه القطاع غير الحكومي في مجال السكان والتنمية، والوعي المتزايد بين جميع العاملين بالحاجة الى تسهيل وحفز الابداع غير الحكومي والمشاركة في إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية. ومن المرجح أن يؤدي أيضا تكثيف المشاركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية الى استمرار الحوار والتعاون بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - وينبغي أن تستعرض طرائق المستقبل التي ستستخدمها الأمم المتحدة في رصد عمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية في ميدان السكان على ضوء نتائج المؤتمر. وقد تراكمت تجارب ضخمة في سياق الدراسات الاستقصائية الأربع التي أسهمت بها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان. ومن الدروس المستفادة وجوب العمل على تجنب إرهاق القطاع غير الحكومي بطلبات تقديم تقارير متكررة. ويلزم أيضا التفكير بشكل أعمق في الخيارات المنهجية التي تستند إليها ممارسات الرصد الآتية الذكر. وهناك مسألة ذات أهمية خاصة هي استصواب توسيع نطاق ممارسة الرصد لتشمل المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية التي لها تركيز وطني أو محلي في أنشطتها السكانية. ومن الواضح أن منهجية الدراسة الاستقصائية الحالية، التي تستبعد هذه المنظمات، لا تقف إلا على جزء بسيط للغاية من الجهود غير الحكومية على الصعيد الوطني. بيد أن توسيع نطاق الدراسة الاستقصائية له آثار ضخمة على الموارد. وقد ترغب لجنة السكان في تقديم توجيه أولي بشأن هذه المسائل الى المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان، بوخارست، ١٩-٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.75.XIII.3).

(٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان، مكسيكو سيتي، ٦-١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.84.XIII.8 والتصويبات)، الفصل أولاً، الفرع باء.

(٣) "عمل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان: تقرير الأمين العام" (E/CN.9/1991/10).